ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⴰⵡ
ⴰⵙⵏⵜⵍⵉ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 21 أكتوبر 2024

العدد 715

في هذا العدد

افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....02

الجلسات العمومية.....05

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....11

■ الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية :

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد،يوم الجمعة 11 أكتوبر 2024، خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدني أن أخاطبكم اليوم، في افتتاح هذه السنة التشريعية، ومن خلالكم مختلف الهيآت والمؤسسات والمواطنين، بخصوص التطورات الأخيرة لملف الصحراء المغربية، باعتبارها القضية الأولى لجميع المغاربة.

لقد قلت، منذ اعتلائي العرش، أننا سنمر في قضية وحدتنا الترابية، من مرحلة التدبير، إلى مرحلة التغيير، داخليا وخارجيا، وفي كل أبعاد هذا الملف.

ودعوت كذلك للانتقال من مقاربة رد الفعل، إلى أخذ المبادرة، والتحلي بالحزم والاستباقية.

وعلى هذا الأساس، عملنا لسنوات، بكل عزم وتأني، وبرؤية واضحة، واستعملنا كل الوسائل والإمكانات المتاحة، للتعريف بعدالة موقف بلادنا، وبحقوقنا التاريخية والمشروعة في صحرائنا، وذلك رغم سياق دولي صعب ومعقد.

واليوم ظهر الحق، والحمد لله؛ والحق يعلو ولا يعلى عليه، والقضايا العادلة تنتصر دائما.

قال تعالى : "وقل جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا". صدق الله العظيم.

وها هي الجمهورية الفرنسية، تعترف بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء، وتدعم مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الوحدة الترابية المغربية، كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وبهذه المناسبة، أتقدم باسمي شخصيا، وباسم الشعب المغربي، بأصدق عبارات الشكر والامتنان، لفرنسا ولفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون، على هذا الدعم الصريح لمغربية الصحراء.

إن هذا التطور الإيجابي، ينتصر للحق والشرعية، ويعترف بالحقوق التاريخية للمغرب، لاسيما أنه صدر عن دولة كبرى، عضو دائم بمجلس الأمن، وفاعل مؤثر في الساحة الدولية.

وذلك بالإضافة إلى أن فرنسا تعرف جيدا، حقيقة وخلفيات هذا النزاع الإقليمي.

كما أنه يأتي لدعم الجهود المبذولة، في إطار الأمم المتحدة، لإرساء أسس مسار سياسي، يفضي إلى حل نهائي لهذه القضية، في إطار السيادة المغربية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

يندرج هذا الموقف الفرنسي في إطار الدينامية الإيجابية، التي تعرفها مسألة الصحراء المغربية، والتي ترتكز على ترسيخ سيادة المغرب على ترابه، وعلى توسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي.

وهكذا، فقد تمكنا، والحمد لله، من كسب اعتراف دول وازنة، ودائمة العضوية في مجلس الأمن، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

كما نعتز أيضا بمواقف الدول العربية والإفريقية الشقيقة، التي تساند، بكل وضوح والتزام، الوحدة الترابية للمملكة، لاسيما تلك التي فتحت قنصليات لها في العيون والداخلة.

وبموازاة ذلك، تحظى مبادرة الحكم الذاتي، كأساس وحيد للتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، في إطار سيادة المغرب، بدعم واسع من طرف عدد متزايد من الدول من مختلف جهات العالم.

ونذكر من بينها إسبانيا الصديقة، التي تعرف خبايا هذا الملف، بما يحمله موقفها من دلالات سياسية وتاريخية عميقة، إضافة إلى أغلبية دول الاتحاد الأوروبي.

ويطيب لنا أن نعبر لكل هؤلاء الأصدقاء والشركاء، عن بالغ تقديرنا لمواقفهم المناصرة لقضية المغرب الأولى.

كما نشكر أيضا، كل الدول التي تتعامل اقتصاديا واستثماريا، مع الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

وهي بذلك تواكب مسار التنمية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشهدها الصحراء المغربية، وتعزز موقعها كمحور للتواصل والتبادل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

كما تضعها في صلب المبادرات القارية الاستراتيجية، التي أطلقناها، كمشروع أنبوب الغاز المغرب – نيجيريا، ومبادرة الدول الإفريقية الأطلسية، إضافة إلى مبادرة تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

رغم كل ما تحقق، فإن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز موقف بلادنا، والتعريف بعدالة قضيتنا، والتصدي لمناورات الخصوم.

وفي هذا الإطار، يجب شرح أسس الموقف المغربي، للدول القليلة، التي ما زالت تسير ضد منطق الحق والتاريخ، والعمل على إقناعها، بالحجج والأدلة القانونية والسياسية والتاريخية والروحية، التي تؤكد شرعية مغربية الصحراء.

وهو ما يقتضي تضافر جهود كل المؤسسات والهيآت الوطنية، الرسمية والحزبية والمدنية، وتعزيز التنسيق بينها، بما يضفي النجاعة اللازمة على أدائها وتحركاتها.

ولا يخفى عليكم، معشر البرلمانيين، الدور الفاعل للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، وتوسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد لهذا النزاع الإقليمي.

لذا، ندعو إلى المزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان بهذا الخصوص، ووضع هياكل داخلية ملائمة، بموارد بشرية مؤهلة، مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص، في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية، أو في المحافل الجهوية والدولية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما حققناه من مكاسب، على درب طي هذا الملف، وما تعرفه أقاليمنا الجنوبية من تنمية اقتصادية واجتماعية، كان بفضل تضامن جميع المغاربة، وتضافر جهودهم، في سبيل ترسيخ الوحدة الوطنية والترابية.

ولا يفوتنا هنا، أن نشيد بالجهود التي تبذلها الدبلوماسية الوطنية، ومختلف المؤسسات المعنية، وكل القوى الحية، وجميع المغاربة الأحرار، داخل الوطن وخارجه، في الدفاع عن الحقوق المشروعة لوطنهم، والتصدي لمناورات الأعداء.

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا، لأبنائنا في الصحراء، على ولائهم الدائم لوطنهم، وعلى تشبثهم بمقدساتهم الدينية والوطنية، وتضحياتهم في سبيل الوحدة الترابية للمملكة واستقرارها.

وفي الختام، نؤكد أن المغرب سيظل دائما حازما في موقفه، وفيا لنهج الانفتاح على محيطه المغاربي والجهوي، بما يساهم في تحقيق التنمية المشتركة، والأمن والاستقرار لشعوب المنطقة.

قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

■ انتخاب سيدي محمد ولد الرشيد رئيسا لمجلس المستشارين

تم يوم السبت 12 أكاتوبر 2024 انتخاب السيد محمد ولد الرشيد عن حزب الاستقلال، رئيسا لمجلس المستشارين للنصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027، وذلك خلال جلسة عمومية عقدها المجلس.

وانعقدت هذه الجلسة، التي ترأسها رئيس المكتب المؤقت لمجلس المستشارين محمود عرشان، تطبيقا لأحكام الفصل 63 من الدستور، الذي ينص على أنه "يُنتخب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها في مستهل الفترة النيابية، ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس".

وحصل السيد محمد ولد الرشيد الذي تقدم كمرشح وحيد لرئاسة المجلس باسم الأغلبية، على 94 صوتا من مجموع 104 من الأصوات المعبر عنها، فيما بلغ عدد الأوراق الملغاة 10.

ويخلف السيد محمد ولد الرشيد الذي تقدم كمرشح وحيد لرئاسة المجلس باسم الأغلبية، في هذا المنصب، السيد النعم ميارة الذي تولى رئاسة المجلس خلال الفترة 2021-2024.

وفي كلمة بهذه المناسبة، أعرب السيد ولد الرشيد، عن تقديره ل "جسامة هذه المسؤولية وثقل هذه الأمانة، أمانة تمثيل الأمة، في الاضطلاع بالمهام البرلمانية والدفاع عن المصالح الوطنية والترافع عن مختلف القضايا"، مبرزا أن "الاكراهات التي تفرضها السياقات الدولية والإقليمية والوطنية، تقتضي التعبئة الجماعية لرفع التحديات والرهانات المطروحة، وفي مقدمتها ما يتعلق بقضية الصحراء المغربية".

وأكد أن هذا المجلس هو صرح ديمقراطي عريق، يعكس نضج التجربة الديمقراطية المغربية، مسجلا أنه "أمامنا اليوم مسؤولية كبرى في أن نواصل البناء أغلبية ومعارضة، في احترام تام للحقوق الدستورية لمختلف المكونات البرلمانية، حتى نتمكن من ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع ملموس، يُعزّز مكانة مجلسنا ويُعْلِي من صرحه، ليظل رمزا للوحدة والتلاحم، ومنارة للعمل السياسي النزيه والبنّاء".

وقال رئيس مجلس المستشارين "فلنجعل من المرحلة المقبلة مرحلة تاريخية نكتب من خلالها فصلا جديدا من العمل البرلماني المتميز في مسيرة مجلس المستشارين، مرحلة نحقق من خلالها طموحات وتطلعات كل المغاربة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده".

وأكد على أهمية تأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية بما يجعلها أداة ناجعة في مواكبة المستشارين ومساعدتهم على النهوض بأعبائهم الدستورية، مبرزا أن "هذا ما يتطلب منا فضلا عن الاعتناء بالموظفين ومختلف العاملين بالمجلس وتمكينهم من الشروط المادية والقانونية للقيام بواجباتهم المهنية على أحسن وجه، العمل على تحديث الإدارة البرلمانية، ولا سيما في الجوانب المرتبطة بعقلنة التنظيم والهيكلة الإدارية، ودعم قيم الكفاءة والاستحقاق في تولي المسؤوليات، وتعزيز التحول الرقمي"

- **جلالة الملك يهنئ السيد محمد ولد الرشيد بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المستشارين خلال النصف الثاني من ولايته التشريعية الحالية.**

بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس برقية تهنئة إلى السيد محمد ولد الرشيد، بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المستشارين، خلال النصف الثاني من ولايته التشريعية الحالية.

ومما جاء في هذه البرقية "فبمناسبة انتخابك رئيسا لمجلس المستشارين، خلال النصف الثاني من ولايته التشريعية الحالية، يطيب لنا أن نتوجه إليك بتهانينا الخالصة على الثقة التي حظيت بها للاضطلاع بهذه المسؤولية البرلمانية، راجين لك كامل التوفيق في مهامك السامية".

وقال جلالة الملك، في هذه البرقية، "وإننا لنتطلع، بهذه المناسبة، إلى أن تواصل، وكافة أعضاء المجلس المحترمين، بروح المسؤولية العالية والالتزام بالأمانة الملقاة على عاتقكم، العمل على تحقيق المزيد من المكتسبات في مسيرة الارتقاء بأداء هذه الهيئة التشريعية، بما يرسخ دورها ومكانتها في البناء المؤسساتي الدستوري الوطني، ويوطد انخراطها الفاعل في خدمة الصالح العام، وفي الدفاع عن القضايا العادلة للأمة المغربية".

وأضاف جلالته "وإذ نشيد بما هو مشهود لك به من غيرة وطنية صادقة، ومن تشبث مكين بمقدسات الأمة وثوابتها، لنؤكد لك، سابغ عطفنا وسامي رضانا"

- **جلسة عمومية لانتخاب أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة.**

طبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد مجلس المستشارين يوم الخميس 17 أكتوبر 2024 جلسة عمومية برئاسة رئيس المجلس السيد محمد ولد الرشيد خصصت لانتخاب أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة.

وقد أسفرت هذه العملية عن المصادقة بالاجماع على اللائحة الموحدة التالية:

السادة أعضاء المكتب:

- السيد عبد القادر سلامة نائبا أولا للرئيس؛
- السيد أحمد اخشيشين نائبا ثانيا للرئيس؛
- السيد جواد الهلالي نائبا ثالثا للرئيس؛
- السيد لحسن حداد نائبا رابعا للرئيس؛
- السيد يحفظه بنمبارك نائبا خامسا للرئيس؛
- السيد محمد سالم بنمسعود محاسب المجلس؛
- السيد السالك الموساوي محاسب المجلس؛
- السيد ميلود معصيد محاسب المجلس؛
- السيد مصطفى مشارك أمين المجلس؛
- السيد محمد رضى الحميني أمين المجلس؛
- السيد عبد الرحمان وافا أمين المجلس.

وبالنسبة للجان الدائمة فقد أسفر الاقتراع عن انتخاب:

- السيد أبو بكر أعبيد رئيسا للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان؛
- السيد مولاي مسعود أكناو رئيسا للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا رئيسا للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية؛
- السيدة نائلة مية التازي رئيسة للجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج؛
- السيد عبد الرحمان الدريسي رئيسا للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية؛
- السيد عثمان الطرمونية رئيسا للجنة القطاعات الإنتاجية.

■ جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، عقد البرلمان بمجلسيه سيعقد جلسة عمومية مشتركة يوم السبت 19 أكتوبر 2024 بمقر مجلس النواب، خصصت لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وفي عرضها بالمناسبة أكدت وزيرة الاقتصاد والمالية، السيدة نادية فتاح، أن مشروع قانون المالية لسنة 2025 ينبني على أولويات واقعية ومتكاملة ترمي إلى "الإجابة على مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بناء على النتائج والمكتسبات التي تم تحقيقها برسم النصف الأول من الولاية الحكومية، ووفق توجهات تضمن الاستمرارية من أجل مواصلة تعزيز ركائز الدول الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والمالي الوطني.

وأوضحت الوزيرة أن الحكومة تسعى من خلال توجهات المشروع إلى الإجابة على أربعة رهانات كبرى ومتكاملة تتمثل في "مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية"، و"توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل"، و"مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية"، إلى جانب "الحفاظ على استدامة المالية العمومية".

وتوقفت الوزيرة في هذا السياق، عند أهم تطورات الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية التي تم في ظلها إعداد مشروع قانون المالية ، مبرزة أنه يأتي في سياق دولي يغلب عليه عدم اليقين بسبب توالي الأزمات المناخية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية، حيث من المتوقع ألا يتعدى معدل النمو العالمي 3,2 في المائة خلال سنتي 2024 و2025، بينما سيعرف النمو ارتفاعا طفيفا في منطقة اليورو من 0.9 في المائة خلال سنة 2024 إلى 1.3 في المائة خلال سنة 2025.

وعلى المستوى الوطني، تضيف المسؤولة الحكومية، تم إعداد هذا المشروع في سياق يتسم بتراجع معدل التضخم إلى 1.1 في المائة مع نهاية شهر غشت 2024 بفضل "المجهودات التي بذلتها الحكومة لدعم الأسعار والمدخلات الفلاحية".

وأوضحت أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر بـ 3.3 في المائة
مع نهاية سنة 2024، مدفوعا بالدينامية المطردة التي يشهدها القطاع غير الفلاحي،
الذي يتوقع أن يعرف ارتفاعًا في القيمة المضافة بنسبة 3.7 في المائة بعد تسجيل 3.5 في المائة في سنة 2023.

وقالت الوزيرة إن هذه الدينامية ستمكن من تقليص عجز الميزانية ليستقر في حدود 4 في المائة سنة 2024، بعد أن بلغ مستوى 5.4 في المائة سنة 2022 و4.3 في المائة سنة 2023ّ، وذلك بفضل استمرار تحسن الموارد الضريبية التي ارتفعت بـ 23.9 مليار درهم، أي بزيادة 11.9 في المائة نهاية شهر شتنبر من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023 .

وبخصوص الفرضيات المرتقبة، أشارت السيدة فتاح إلى أنه "أخذا بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالسياق الوطني، وكذلك الظرفية الاقتصادية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وانعكاساتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني، تهدف الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 4.6 في المائة وذلك بناء على فرضيات استقرار معدل التضخم في حدود 2 في المائة ، و ارتفاع الطلب الخارجي، خارج الفوسفاط ومشتقاته، بنسبة 3.2 في المائة، ومحصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار؛ ومتوسط سعر غاز البوتان عند 500 دولار للطن.

وسجلت الوزيرة في معرض كلمتها، أن إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025 يتزامن و تخليد الذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على عرش أسلافه الميامين، مؤكدة أن هذا "العهد عرف مسارا تمويا شاملا".

وأضافت في هذا السياق، أن "هذه المرحلة المجيدة من تاريخ المملكة شهدت تعزيز تموقع بلادنا على الصعيدين القاري والدولي، إلى جانب تراكم الإنجازات والمكاسب الدبلوماسية الحاسمة، والدينامية الدولية غير المسبوقة التي تدعم ملف وحدتنا الترابية، والتي تم تحقيقها بفضل القيادة الملكية الحكيمة".

وأكدت السيدة فتاح أن الحكومة انخرطت منذ تنصيبها بشكل جدي وعملي في هذا المسار التحديثي تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، مشيرة إلى أن الإنجازات التي تحققت خلال النصف الأول من الولاية الحكومية الحالية "واضحة سواء على المستوى الاجتماعي عبر تعميم الحماية الاجتماعية، وتسريع تأهيل المنظومة الصحية، وتنفيذ إصلاحات التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني، ومأسسة الحوار الاجتماعي، ودعم القدرة الشرائية".

وأفادت في هذا الصدد، أنه تم على المستوى الاقتصادي إخراج ميثاق الاستثمار، وتسريع المصادقة على مشاريع استثمارية كبيرة والشروع في إنجازها، إلى جانب الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار، وإصلاح العدالة، وتبسيط المساطر الإدارية، وتعزيز اللامركزية الإدارية".

وأبرزت أن كل هذه الجهود تندرج في إطار التدبير الدقيق للتوازنات المالية، مما يضمن استثمار أقصى المؤهلات دون تعريض أسس المناعة المالية لمخاطر الانزلاق، موضحة أن "ميزانية الاستثمار ارتفعت من 245 مليار درهم في سنة 2022 إلى 335 مليار درهم في سنة 2024، كما ارتفعت المداخيل الجارية بمعدل سنوي بلغ 12.5 في المائة بين سنتي 2021 و 2023.

المصدر: ومع

- **رئيس مجلس المستشارين السيد سيدي محمد ولد الرشيد يستقبل رئيس مجلس الشيوخ الفيدرالي بجمهورية البرازيل الاتحادية.**

استقبل السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، السيد Rodrigo Otavio Soares Pacheco، رئيس مجلس الشيوخ الفدرالي بجمهورية البرازيل الاتحادية، وذلك بمقر المجلس، يوم الاثنين 14 أكتوبر 2024.

في مستهل هذا اللقاء، نوه رئيس مجلس المستشارين، بالزيارة الهامة التي يقوم بها السيد Rodrigo Otavio Soares Pacheco، للمملكة المغربية، مؤكدا أنها ستساهم في تعزيز المسار المتميز للعلاقات التي تجمع بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره البرازيلي.

وأكد رئيس مجلس المستشارين في هذا السياق، على أن العلاقات البرلمانية بين المجلسين تندرج في إطار مواكبة دينامية العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين، والتي اكتسبت زخما حقيقيا بفضل الزيارة التاريخية الميمونة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية سنة 2004، وضمنها البرازيل، وما تلتها من اتفاقيات ثنائية همت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

واستحضر رئيس مجلس المستشارين بهذه المناسبة، المبادرة الإفريقية الأطلسية الرائدة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل خلق إطار مؤسساتي متين يوحد بلدان القارة ال23 المطلة على المحيط الأطلسي، ويجعل الواجهة الأطلسية للمغرب منطلقا لتعزيز الربط اللوجيستي بين بلدان الفضاء الجيو اقتصادي الإفريقي الأمريكـــولاتـيـني.

وفيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، أكد رئيس مجلس المستشارين على الوعي الراسخ بأهمية التعاون البرلماني في تعزيز وتمتين العلاقات بين البلدين الصديقين، وعلى الرغبة في تطوير هذا التعاون المؤطر بمذكرة التفاهم الموقعة بين المجلسين سنة 2018، والتي تنص على ضرورة إرساء قنوات دائمة للحوار البرلماني المغربي - البرازيلي بهدف تبادل الزيارات والتجارب والخبرات في مختلف مجالات العمل البرلماني.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، نوه رئيس مجلس المستشارين بالموقف الثابت والداعم لجمهورية البرازيل الاتحادية، مذكرا ومشيدا في هذا الإطار، بتصويت مجلس الشيوخ البرازيلي، على ملتمس داعم لمخطط الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية، في إطار الجهود الجادة والموثوقة التي تبذلها المملكة المغربية لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

من جهته أشاد السيد ،Rodrigo Otavio Soares Pacheco رئيس مجلس الشيوخ الفدرالي البرازيلي، بجودة وعمق العلاقات التي تربط جمهورية البرازيل الاتحادية بالمملكة المغربية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، مستعرضا في هذا السياق، ملفات التعاون المشترك، خاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية والفلاحية والقضايا المرتبطة بالتغيرات المناخية.

وأكد رئيس مجلس الشيوخ الفدرالي البرازيلي بهذه المناسبة، على الدور المنوط بالدبلوماسية البرلمانية من أجل تمتين العلاقات الاستراتيجية المغربية البرازيلية، مشددا على ضرورة العمل على تقوية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، واستثمار المؤهلات الكبيرة التي يتوفرا عليها، مضيفا أن البعد الجغرافي لم يعد حاجزا أمام هذا المسعى.

وشدد السيد ،Rodrigo Otavio Soares Pacheco على الأهمية القصوى التي توليها البرازيل للمبادرة الملكية الأطلسية والتي تكرس مكانة المغرب كبوابة نحو القارة الإفريقية.

وفي ختام هذا اللقاء، وجه رئيس مجلس الشيوخ الفدرالي البرازيلي دعوة للسيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، للقيام بزيارة برلمانية، لجمهورية البرازيل الاتحادية، لتكون مناسبة لاستشراف آفاق التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف، وللتشاور والتنسيق بشأن مختلف المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma